

المليشيات السياسية

بعد أن وضع النظام السوري يده على لبنان وأحكم قبضته عليه بمساعدة المليشيات العسكرية الموالية له، يعاود اليوم محاولة تأمين استمراره بواسطة المليشيات السياسية التي تقصف بعضها عشوائياً على خطوط تماس لا يمكن تجاوزها من قبل الفريقين، ومهما بلغت حدة التهديدات والمعارك، فلا الدولة تستطيع متابعة التحقيق حتى الوصول إلى الفاسدين والمفسدين الحقيقيين، ولا معارضيه يستطيعون الخروج من سلة السلاطين والمسّ بالإرادة السورية التي تستعذب سماع اللبنانيين يشتمون بعضهم البعض، ويهرعون إليها يستعطفونها للإستقواء بها على خصم سياسي يرد نفس المناهل.

إنّ الاستحقاق الكبير، المتمثّل بالانسحاب الإسرائيلي من الجنوب المحتلّ، والذي سيؤدّي بطبيعة الحال إلى مطالبة القوّات السورية بمغادرة لبنان، هو الخطر الأكبر الذي يهدّد الاستراتيجية السورية الهادفة الى البقاء في لبنان حتى استيعابه كلياً، بعد تهجير الراضين لهذا الاحتلال بجميع الوسائل القمعية، السياسية منها والاقتصادية والأمنية. إنّ النظام السوري عوّدنا على تكتيكة المفضلّ منذ تشكيل قوّات الردع العربية، إذ كان يلهب خطوط التماس كلّما همس اللبنانيون في ما بينهم بوجود إنهاء مهمّة قوات الردع العربية، لذلك لا نستغرب اليوم هذا التراشق السياسي الذي يبرز فوضى النظام، ولا بأس إن ترافقت هذه الفوضى مع بعض الانفجارات في الأماكن الحساسة، فهي تزيد في تهجير من يجب تهجيرهم وتسمح للأقلام المأجورة بترجّي سوريا النظام لإبقاء قوّاتها في لبنان ومساعدة الشقيق الأصغر على تصفية ذاته نهائياً.

إنّ الحكم الحالي المنبثق من الإرادة السورية، والمعارضة الحالية العاملة تحت السقف السوري هما "جحران في لباس واحد" يعملان اليوم متفرّقين ما فعلاه بالأمس متضامنين، ولم يعدّ أمامهما غير الفوضى السياسية والقلق الأمني وسيلةً لتبرير استمرار الحكم السوري في لبنان.

ومن الملفت أنّ بعض الأقلام بدأت توحى بأنّ ما يجري في لبنان هو خطة خارجية موجّهة ضدّ سورية، وذهب أحدهم إلى الإدعاء بأنّ كبار معارضي سياسة التّدخل السوري في لبنان باتوا مقتنعين به، ونُسب إلى وزير سابق معارض لهذا التّدخل، كلاماً واضحاً بوجوبه. ولكنّ حقيقة الوضع تختلف تماماً عما يبرزه الإعلام؛ لأنّ السقوط المتتالي للهدنة السياسية هو رغبة سورية لإبعاد اللبنانيين عن جميع المواضيع المتعلّقة بمصيرهم، وتركهم يواجهون الاستحقاقات الإقليمية بالفراغ المطلق، فيهرعون عندئذٍ إلى سوريا لتطبيق ما يناسبها من حلول.

أمّا المراجع اللبنانية التي تعتبر نفسها خارج لعبة الديوك المتصارعة، فهي غارقة اليوم في مواضيع هامشية، تُهمل القضايا المصيرية لتصرف وقتها في التنقيب عن وسيلة لإغراء السيّد السوري ونيل رضاه، بغية تأمين لوحة زرقاء، لم تُعدّ توحى بالاحترام اللازم لأصحابها.

أما السيّد رئيس الحكومة، فقد سها عن باله، لكثرة انشغاله بالمعارضة وتحرير الجولان، وجود قرار رقمه ٤٢٦ وهو المتلائم فعلاً مع القرار ٤٢٥ وليس القرار ٢٤٢، فلا يذكره إطلاقاً، ولا يحضّر لتنفيذه بالتوافق مع الأمم المتحدة، مع العلم بأنّ عدم تنفيذ هذا القرار يضع لبنان خارج الشرعية الدولية، كما لا يريد أن يتذكّر أنه قد حان أيضاً وقت تنفيذ القرار ٥٢٠.

وماذا عسانا نقول في هذه المرحلة، عن طبقة سياسية "نرسيسية" تقضي أوقاتها باجترار نفسها صورة وكلمات، ولا يتعدّى عالمها حدود المصلحة الذاتية ضمن حدود الدائرة الانتخابية، تشكّل الكومبارس في المسرحيات السياسية، وتتصدّر احتفالات المبايعة، وترقص بقدها الممشوق على أنغام الطبول.

أليس من التعاسة أن تأتي الاستحقاقات الكبيرة ونحن متوجّجين بالعقول الصغيرة ؟